المادة / تاريخ الدولة العباسية

القسم الجغرافيا / المرحلة الثانية

المحاضرة الثالثة

الخليفة المهدي ونظام النظر في المظالم

م.م. وئام عاصم أسماعيل

هو محمد المهدي بن المنصور، ولد سنة ١٢٦هـ في الحميمة، وعندما بلغ المهدي مبلغ الرجال رشحه والده لولاية العهد، ففي سنة ١٤١هـ قام بقيادة الجنود المتوجهة إلى خراسان، وأمره أن ينزل عندما وقعت فتنة عبد الجبار بن عبد الرحمن عامل المنصور على خراسان، وبعد انتهاء تلك الفتنة أمرهُ بغزو طبرستان، وفي سنة ١٥٥هـ، أسس مدينة الرافقة على طراز مدينة بغداد، استمرت خلافة المهدي من سنة ١٥٨هـ حتى ١٦٩هـ (٧٧٤ – ٧٨٥م).

تشير المصادر العربية إلى أن الخليفة محمد المهدي قد اهتم بإقرار العدل بين الرعية فكان يجلس دومًا لرد المظالم والنظر في شكايات الناس ولم يكتفِ المهدي بهذا بل اتخذ بيتًا له شباك حديد تطرح فيه حاجات الناس وشكاياتهم، فيمكن من النظر فيها دون إبطاء أو تأخير، كما أنصف المظلوم حتى من نفسه، فكان يجلس دومًا مع القضاة لغرض رد المظالم، فضلاً عن ذلك فقد اهتم المهدي ببناء المدارس والمستشفيات فضلاً عن اهتمامهم بطريق الحج، كما بنى سور الرصافة ومسجدها وحفر خندقًا لها.

وهنا لا بد أن نذكر أن الخليفة محمد المهدي قد استبدل نظام جمع الضرائب المعمول به على المساحة بنظام مقاسمة الحاصل، حيث كان النظام القديم يقوم على مسح الأرض وتحديد مساحتها، ومن فرض الضريبة على المساحة، وفي زمن المهدي عرف بنظام المقاسمة، أي أن الحاصل يجمع ثم تفرض عليه الضريبة، كما

أن نسبة المقاسمة قد حددت وجعلت نسبتها النصف على ما سقي سيحًا، والثلث على ما سقي بالدوالي – الكرود – والربع على ما يسقى بالدواليب كل نوع مثلاً، أما خراج الكروم والنخيل والشجر، فإنه بقي على النظام الماضي، لكن روعي فيه القرب والبعد عن الأسواق والموانئ، فضلاً عن جودة كامل ووفاءه.

مروان بن أبي حفصة:

وَسُـــدَّتْ بِهَـــارُونَ الثُّغـــورُ فَأُحْكِمَـــتْ بِـــــهِ مِـــــنْ أُمُـــــورِ المُسْـــــلِمينَ المَرائِـــــرُ
ومـــا انْفَـــكَّ مَعْقُـــوداً بِنَصْـــرٍ لِـــوَاؤُهُ لـــــهُ عســـــكرٌ عنـــــهُ تشـــــظى العســـــاكرُ
وكُـــلُّ مُلـــوكِ الـــرُّومِ أعْطَـــاهُ جِزْيَـــة علـــى الـــرغمِ قســـراً عـــنْ يـــدٍ وهـــو صـــاغرُ

وصلت بغداد في عهد الرشيد إلى قمة مجدها ومنتهى فخارها، فمن حيث العمارة فقد فاقت بكل حاضرة عرفت لعهدها، بنيت فيها القصور الفخمة التي أنفق على بنائها مئات الآلاف من الدنانير، وتأنق مهندسوها في إحكام قواعدها وتنظيم أمكنتها وتشييد بنيانها، وكانت متاجر البلدان تصلها برًا وجوًا تجيئها من خراسان وما وراءها ومن الهند والصين ومن الشام والجزيرة، والطرق آنذاك كانت آمنة، وكان الرشيد هو ووزراؤه حريصون على ذلك كل الحرص.

أما من حيث ثروة الدولة فقد كان يرد على الخليفة ببغداد ما يبقى من خراج الأقاليم الإسلامية بعد أن تقضى جميع حاجاتها، قدر بعض المؤرخين ذلك بنحو أربعمائة ألف ألف درهم يدخل بيت مال الخليفة يصرف منه في مرتبات الوزراء المساعدين، والباقي يتصرف فيه حسبما يرى، ومن الجدير بالذكر أن الرشيد كان أسمح خلفاء بني العباس بالمال، يعطي منه عطاء من لا يخشى فقرًا للقضاة والشعراء والكتاب، مما أدى إلى زيادة ثروة الناس في تلك المدينة، واشتد بهم الترف حتى صارت بغداد تبهر أعين زوارها.

أما العلم فقد أصبحت بغداد قبلة لطلاب العلم من جميع الأمصار يصلون إليها ليكملوا ما بدؤوا فيه من العلوم والفنون، فهي المدرسة العليا لطلاب العلوم

الدينية والعربية على اختلافها، فقد كان فيها كبار المحدثين والقراء والفقهاء وحفاظ اللغة والآداب.

حاول الخليفة المهدي التخفيف من مساوئ طرق الجباية، فأمر جميع العمال بعدم استخدام العنف والتعذيب مع أهل الخراج، وعلى أثر ذلك رفع نسبة المقاسمة إلى ٦٠% وأحدث ضريبة على الأسواق، وقد واجه النظام الجديد (المقاسمة) مشاكل عديدة وهي:

١. لم تعد الدولة قادرة على تقدير وإراداتها ومن ثم تقدير مصروفاتها، لأن الناتج لا يعلمه إلا الله I.

٢. أصبحت الواردات عرضة لعوارض الطبيعة كالفيضانات وانقطاع الامطار والآفات الزراعية.

٣. إن عملية المقاسمة كيف ستتم؟ هل سترسل الدولة موظفين أو إحصائيين؟ وينتج هذا تهريب الفلاحين لقسم كبير من الحاصل.

٤. تضطر الدولة لبيع الإنتاج في السوق ومن ثم نقله.

٥. هذه العوامل السابقة اضطرت الدولة إلى فرض ضريبة على التجارة الداخلية – ضريبة العشور – وفرض ضريبة على الأسواق.